

Distr.: Limited
20 November 2019
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون اللجنة الثانية

البند ١٩ (ب) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: متابعة وتنفيذ إجراءات العمل
المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)
واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل
من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية
الصغيرة النامية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، أحمد سيف الكواري (قطر)، بناء على مشاورات غير
رسمية بشأن مشروع القرار [A/C.2/74/L.18](#)

متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)
واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول
الجزرية الصغيرة النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد أن مسار العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)^(١) هو
إطار شامل قائم بذاته يحدد أولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ويستند إلى برنامج
العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(٢) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ

(١) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

(٢) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل -
٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.



برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(٣)، وإذ تقر كذلك بأن مسار ساموا يتسق مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٤)، بما في ذلك خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية^(٥)، ويتماشى مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠^(٦)، والخطة الحضرية الجديدة^(٧)، واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(٨)،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تشكل حالة خاصة في مجال التنمية المستدامة، وإذ نجدد لذلك تضامننا مع تلك الدول، التي لا تزال تواجه تحديات مجتمعة ناشئة عن عوامل منها، على وجه الخصوص، بعدها الجغرافي وصغر اقتصاداتها وارتفاع التكاليف والآثار الضارة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية، وإذ لا يزال يساورها القلق بوجه خاص لأن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية لم تحقق مستويات عالية ومطردة من النمو الاقتصادي، وهو ما يعزى جزئيا إلى قابليتها للتضرر من الآثار السلبية المستمرة للتحديات البيئية والصدمات الاقتصادية والمالية الخارجية،

وإذ تقر بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك ما يتعلق منها بارتفاع مستوى سطح البحر والظواهر الجوية القصوى، التي ما زالت تشكل خطرا كبيرا على الدول الجزرية الصغيرة النامية وعلى جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، والتي تمثل للعديد منها أشد الأخطار التي تهدد بقاءها ومقومات وجودها، بما في ذلك من خلال فقدان بعضها لأقاليمها، وكذلك من خلال الأخطار التي تهدد توفر المياه والأمن الغذائي والتغذية،

وإذ تحيط علما مع القلق بالنتائج الواردة في التقارير الأخيرة للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، ولا سيما التقارير الخاصة المعنونة "الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية"، و "تغير المناخ والأرض" و "المحيط والغلاف الجليدي في مناخ متغير"،

وإذ ترحب بقمّة العمل المناخي لعام ٢٠١٩ المعقودة بدعوة من الأمين العام في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ وإذ تنوّه بمبادراتها والتزاماتها المتعددة الشركاء، وإذ تنوّه أيضا بقمّة الشباب بشأن المناخ التي عقدت في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، وإذ تشدد على الحاجة الماسة لتعزيز القدرة على التكيف، وتعزيز القدرة على التحمل والحد من قابلية التأثر بتغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية،

وإذ تلاحظ أهمية المحيطات والبحار والموارد البحرية للدول الجزرية الصغيرة النامية وتعترف بالجهود التي تبذلها لوضع وتنفيذ استراتيجيات لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام

(٣) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٤) القرار ١/٧٠.

(٥) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

(٦) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني.

(٧) القرار ٢٥٦/٧١، المرفق.

(٨) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م-٢١، المرفق.

وإذ تكرر في هذا الصدد تأكيد النداء الوارد في الإعلان المعنون "محيطاتنا، مستقبلنا: نداء للعمل"^(٩) وتشجع على الوفاء بالالتزامات الطوعية المعلنة في سياق مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، وإذ تشير إلى قرار عقد مؤتمر عام ٢٠٢٠،

وإذ تلاحظ مع القلق الاستنتاجات التي خلص إليها المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وإذ تتطلع إلى مؤتمر القمة المعني بالتنوع البيولوجي بهدف تسليط الضوء على الحاجة الملحة للعمل على أعلى المستويات لدعم إطار عالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠،

وإذ تؤكد أهمية القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وإذ تلاحظ أن القضاء على الفقر هو أكبر تحدٍ عالمي وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وهو أيضاً هدف رئيسي لخطة عام ٢٠٣٠ بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان النامية،

وإذ تسلّم بما يقدمه المجتمع الدولي من تعاون ودعم منذ أمد طويل، حيث اضطلع بدور هام في مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على إحراز تقدم في معالجة مواطن ضعفها، وفي دعم الجهود التي تبذلها في مجال التنمية المستدامة، وإذ تشير إلى الفقرة ١٩ من مسار ساموا التي تدعو إلى تعزيز هذا التعاون، وإلى الفقرة ٢٢ التي تؤكد الحاجة الملحة لإيجاد حلول إضافية للتصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة تعميم التنمية المستدامة على جميع المستويات عن طريق تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإقرار بالصلات التي تربط بينها، بغية تمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها،

١ - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام^(١٠)؛

٢ - **ترحب** بعقد الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ مسار ساموا في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ وباعتماد إعلانه السياسي^(١١) في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ الذي أكد فيه رؤساء الدول والحكومات من جديد الالتزام بتعزيز التعاون مع الدول الجزرية الصغيرة النامية والدعم المقدم لها في سياق التنمية المستدامة، بما يتماشى مع استراتيجياتها وأولوياتها الإنمائية الوطنية، وتتطلع إلى تنفيذ النداءات الواردة في الإعلان السياسي؛

٣ - **تكرر التأكيد** على الدعوة الموجهة إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاتهما الفرعية لرصد التنفيذ الكامل لإعلان بربادوس وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(١٢) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة

(٩) القرار ٣١٢/٧١، المرفق.

(١٠) A/74/66.

(١١) القرار ٣/٧٤.

للدول الجزرية الصغيرة^(٣) ومسار ساموا، بما في ذلك من خلال أطر الرصد التابعة للجان الإقليمية، وتتطلع خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٠ إلى مناقشة التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التنمية المستدامة بهدف تعزيز المشاركة وتنفيذ الالتزامات؛

٤ - **تلاحظ** الاستنتاجات الأولية التي خلصت إليها وحدة التفتيش المشتركة والتي تفيد بأن الموارد لم تطرأ عليها أي زيادة خلال الفترة التي توسعت فيها كثيرا الولايات المنوطة بوحدي الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٥ - **تلاحظ أيضا** مع القلق استنتاجات ونتائج تقييم الاحتياجات الذي أجري بسبب توسيع ولاية كل من وحدي الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثلة السامية؛

٦ - **تدعو** إلى اتخاذ إجراءات عالمية عاجلة وطموحة، بما يتماشى مع اتفاق باريس^(٨)، لمواجهة تهديد وتأثير تغير المناخ على الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٧ - **ترحب** بالتزام المجتمع الدولي المستمر باتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة لمعالجة مواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبمواصلة البحث بصورة منسقة عن حلول جديدة للتحديات الرئيسية التي تواجهها بهدف دعم التنفيذ التام لمسار ساموا؛

٨ - **تشدد** على ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لقضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية وشواغلها في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وعملياتها ذات الصلة وفي عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ذي الصلة، وتدعو إلى إعداد معلومات مصنفة تخص الدول الجزرية الصغيرة النامية على وجه التحديد في جميع تقارير الأمم المتحدة الرئيسية، عند الاقتضاء؛

٩ - **تكمر التأكيد** على أن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تواجه الآثار الضارة المترتبة على تغير المناخ والكوارث الطبيعية، وتسلم في هذا الصدد بالتحديات الاقتصادية، بما في ذلك مستويات الديون التي لا يمكن تحملها، الناشئة جزئيا عن الظواهر الجوية القسوى والظواهر البطيئة الحدوث؛

١٠ - **تهيب** بالأمين العام أن يجري، بالتشاور مع الدول الأعضاء، وجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة المعنية، دراسة لبيئة التمويل والدعم المتعلقة بالكوارث، توخيا لإمكانية إنشاء صندوق أو آلية أو أداة مالية طوعية محددة الهدف خاصة بالكوارث، تكون منسقة مع الآليات القائمة ومكملة لها، وذلك لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة مخاطر الكوارث وإعادة البناء بشكل أفضل بعد الكوارث، وأن يقدم تقريرا عن ذلك في الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة؛

١١ - **تؤكد من جديد** أن المساعدة الإنمائية الرسمية، بشكليها التقني والمالي، يمكنها تعزيز صلابة المجتمعات والاقتصادات، وتهيب بالمجتمع الدولي إلى حشد المزيد من التمويل الإنمائي من جميع المصادر وعلى جميع المستويات من أجل دعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

١٢ - **تهيب** بالمؤسسات المعنية أن تستخلص الدروس من الجهود التي يبذلها كل منها لمعالجة الظروف المتنوعة في كل بلد، وتحسين إدارة العمليات الانتقالية وعمليات الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، وتسليم بأن المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن تواصل التركيز على أشد البلدان احتياجاً، وتحيط علماً بالرغبة في إجراء تحليل أوسع نطاقاً لتدابير جديدة للتمويل بشروط ميسرة والتقييمات المتعددة الأبعاد، انطلاقاً من التجارب الحالية فيما يتعلق بالاستثناءات من شروط الأهلية، بغية معالجة أوجه القصور التي تعترى تقييم التنمية وجاهزية الخروج من فئة أقل البلدان نمواً على أساس الدخل وحده؛

١٣ - **تهيب** بالدول الأعضاء أن تدعو البنك الدولي إلى النظر في إعادة إحياء الفريق العامل الرفيع المستوى فيما بين المصارف الإنمائية وشركائها لمراجعة القواعد التي تنظم إمكانية حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على التمويل الميسر؛

١٤ - **تشدد** على ضرورة اتخاذ تدابير مستهدفة للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وتشجيع تنفيذ نظم وتدابير مناسبة وطنياً للحماية الاجتماعية للفقراء ومن يعيشون أوضاعاً هشة؛

١٥ - **تسليم** بأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية لا يكون ممكناً بدون الاستثمار الخاص، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي على المدى الطويل، الذي يمكن تيسيره واجتذابه من خلال تهيئة البيئة المؤاتية اللازمة ودعم قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

١٦ - **تهيب** بلجنة السياسات الإنمائية أن تولي الاعتبار الواجب لمواطن الضعف الخاصة التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية وهي تواصل الرصد المنتظم، بالاشتراك مع حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية التي خرجت من فئة أقل البلدان نمواً، للتقدم الذي تحرزته هذه الدول، مع التطلع إلى نتائج الاستعراض الشامل الجاري لمعايير التصنيف في فئة أقل البلدان نمواً، الذي سيختتم في الجلسة العامة القادمة للجنة، في عام ٢٠٢٠؛

١٧ - **تسليم** مع القلق بتحديات المرحلة الانتقالية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية التي خرجت أو هي على وشك الخروج من فئة أقل البلدان نمواً؛ ولا تزال تضع في اعتبارها أن خروج البلدان من تلك الفئة يجب ألا يعرقل تقدمها في مجال التنمية؛ وتشدد على الحاجة إلى وضع وتنفيذ استراتيجية انتقالية مجدية متعددة السنوات لتيسير خروج كل دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية من فئة أقل البلدان نمواً، بدعم من المجتمع الدولي عند الاقتضاء، والتخفيف، في جملة أمور، من الأضرار الناجمة عن فقدان المحتمل للتمويل بشروط ميسرة، والحد من مخاطر مراكمة أعباء ثقيلة من الديون وضمان الاستقرار المالي على صعيد الاقتصاد الكلي؛

١٨ - **تكرر طلبها** إلى الأمين العام أن يكفل، بحلول عام ٢٠٢٠، في حدود الموارد المتاحة، تخصيص الموارد الكافية للوفاء بالولائتين الأخذتين في التوسع لوحدي الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان

النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية دعماً لخطة التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

١٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والسبعين، تقريراً عن متابعة وتنفيذ مسار ساموا، بما في ذلك التقدم المحرز والتحديات التي لا تزال قائمة، وعن تنفيذ هذا القرار، استناداً إلى مناقشات ونتائج الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ مسار ساموا، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩؛

٢٠ - **تسليم** بضرورة تحسين جمع البيانات والتحليل الإحصائي لتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من التخطيط الفعال لتحقيق وتعقب النجاح في بلوغ أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ومتابعته وتقييمه، وتقييمه، في هذا الصدد، بالأمين العام أن يحدد، في حدود الموارد المتاحة وبالتشاور مع الدول الأعضاء وجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة المعنية، المجالات ذات الأولوية في مسار ساموا التي لا تشملها أهداف التنمية المستدامة أو إطار سِندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠^(٦)، وأن يقوم فوراً، في حال تحديد أي منها، بوضع أهداف ومؤشرات لتلك المجالات ذات الأولوية مع ضمان أوجه التكامل والتآزر وتجنب الازدواجية، من أجل تعزيز الرصد والتقييم، ومع ملاحظة العمل الذي يقوم به مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في وضع مجموعة أدوات لاتباع نهج منسق في تنفيذ مسار ساموا ككل، وأن يقدم توصيات في إطار تقرير الأمين العام عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين؛

٢١ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورها الخامسة والسبعين، في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة"، البند الفرعي المعنون "متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية".